رسالة موجّهة من منظمة "هيومن رايتس ووتش" وأكثر من 160 منظمة غير حكومية ونقابة من المجتمع المدني، إلى رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، تدعو فيها إلى حظر التجارة والأعمال مع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.*

2025/2/4

منظمات غير حكومية ونقابات تدعو "الاتحاد الأوروبي" إلى حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية

يجب العمل على الالتزام بالقانون الدولي ومعالجة الانتهاكات في الضفة الغربية

أكثر من 160 منظمة غير حكومية، ونقابة، ومنظمة من المجتمع المدني، منها "هيومن رايتس ووتش"، دعت "الاتحاد الأوروبي" إلى حظر التجارة والأعمال مع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

في رسالة إلى رئيسة "المفوضية الأوروبية" أورسولا فون دير لاين، دعت المنظمات إلى الالتزام بالقانون الدولي، ووقف الدعم الأوروبي لمشروع الاستيطان غير القانوني والانتهاكات المرافقة له.

تأتي الدعوة بعد تحول الانتباه الدولي إلى سيناريوهات "اليوم التالي" وسط وقف هش لإطلاق نار في غزة، واستمرار معاناة الفلسطينيين هناك. أما في الضفة الغربية، فتوسع السلطات الإسرائيلية مستوطناتها غير القانونية وتكثف قمعها ضد الفلسطينيين.

أدانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مراراً وتكراراً وبالإجماع، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بصفتها "غير قانونية" و"عقبة أمام السلام". وقد اعترفت الدول الأعضاء في الاتحاد بخطورة الانتهاكات ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية عبر حزمتين من العقوبات المحددة الهدف ضد المستوطنين الإسرائيليين.

أكدت "محكمة العدل الدولية" في حكم مرجعي عدم شرعية المستوطنات والطبيعة البالغة الخطورة للانتهاكات ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الفصل العنصري .في حكمها التاريخي في يوليو/تموز 2024، قالت المحكمة إن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، وإنه يجب إزالة المستوطنات، وإن الدول مُلزَمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو دعمه. أعلنت المحكمة صراحة أن الدول مُلزَمة بمنع العلاقات التجارية والاستثمارات

***المصدر:** هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)
https://www.hrw.org/ar/news/2025/02/04/ngos-trade-unions-call-eu-ban-trade-israels-illegal-settlements

"التي تساهم في إدامة الوضع غير القانوني الذي خلقته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة" وعدم المشاركة فيها.

في الرسالة الموجهة إلى فون دير لاين، شددت المنظمات غير الحكومية والنقابات على أن سياسات الاتحاد الأوروبي تخل بهذه الالتزامات. في حين تُستثنى منتوجات المستوطنات من التعرفات الجمركية التفضيلية التي تمنحها اتفاقية الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، إلا أنها غير ممنوعة من دخول السوق الأوروبية.

وسط انقسامات حادة، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من تبني تدابير ردا على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وأفعال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة. لكن في الحد الأدنى، على الاتحاد أن يكون منسجما مع تصريحاته ويفي بالتزاماته بموجب القانون الدولي من خلال حظر التبادل التجاري والأعمال مع المستوطنات، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بانتهاكات حقوقية صارخة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/